بيان حول تعزيز وإنشاء معاهد وطنية للصحة العامة كجزء من شبكة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها

نحن كبار المسؤولين الصحيين القطريين، ومديري المعاهد الوطنية للصحة العامة، والوكالات المتعددة الأطراف، والشركاء الإنمائيين، والجمعيات المهنية، والمؤسسات الأكاديمية، المشاركين في الاجتماع الاول للمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها حول "تعزيز المعاهد الوطنية للصحية العامة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا، والمراكز التعاونية الإقليمية، في أديس أبابا، إثيوبيا من 26 إلى 28 فبراير 2018.

إدراكا منا للتحديات الصحية المتعددة التي تواجه أفريقيا بما في ذلك: 1) النمو السكاني السريع الذي يؤدي إلى زيادة تنقل السكان عبر القارة والعالم. (2) الأمراض المتوطنة المرتبطة بالفقر (فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا، والأمراض المنقولة جنسيا)، والعوامل المسببة للأمراض المعدية الناشئة، وتصاعد المقاومة المضادة للميكروبات؛ 3) زيادة حدوث الأمراض والإصابات غير المعدية؛ 4) الارتفاع المستمر لمعدلات وفيات الأمهات. 5) التهديدات التي تشكلها السموم البيئية. والكوارث الطبيعية والتهديدات البيولوجية المتعمدة.

إذ نشير إلى إعلان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (Assembly/AU/Decl.3 (XXIX) بشأن التعجيل بتنفيذ النظم الصحية الدولية في أفريقيا في يوليو 2017؛ حيث أعربوا عن قلقهم

البالغ من تزايد أحداث الصحة العامة والأوبئة المتكررة في قارتنا وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي الهائل ، فضلاً عن التنفيذ غير الكافي للوائح الصحية الدولية ، تتعهد بما يلي:

1) الإسراع بتنفيذ النظم الصحية الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية مع وجود خارطة طريق واضحة وآليات للرصد؛
2) إنشاء آليات متعددة القطاعات لتسريع بتنفيذ النظم الصحية الدولية.
3) تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خرائط الطريق للتسريع بتنفيذ النظم الصحية الدولية.

وإذ نشير أيضاً إلى إعلان رؤساء الدول والحكومات الصادر عن في القمة الخاصة للاتحاد الأفريقي في يوليو 2013 حول فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا في أبوجا والتي أقر فيها قادة أفريقيا بالحاجة إلى وجود مراكز أفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لإجراء البحوث إنقاذ الأرواح بشأن المشاكل الصحية ذات الأولوية ، والعمل كمنبر لتبادل المعارف وبناء القدرات استجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة والتهديدات في أفريقيا ؛

ونظرا كان مؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام 2014 المكرس للاستجابة لتفشي فيروس الإيبولا، اعتمد قادة أفريقيا رسمياً إطاراً زمنياً معجلاً لإطلاق مراكز مكافحة الأمراض في أفريقيا، جنبا إلى جنب مع المراكز الإقليمية الخمسة، بحلول منتصف عام 2015؛

وإذ نضع في الاعتبار أيضا أن رؤساء الدول والحكومات قد قاموا بالإطلاق الرسمي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في يناير 2017؛

وإذ نضع في الاعتبار الواجب والتفويض السياسي اللذين تضطلع بهما المعاهد/ الوكالات/الهيئات الوطنية للصحة العامة الأخرى الموازية في تنسيق وظائف الصحة

العامة في جميع أنحاء البلاد، ومعالجة التحديات الصحية، وتنسيق الاستجابة لها؛ والعمل بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين (منظمة الصحة العالمية والشركاء)؛

وإذ نقر بالأدلة القوية على أن الأمن الصحي يعتمد على إنشاء أنظمة صحية وطنية مرنة وقادرة على التكيف، مع وجود آلية محددة بوضوح لتنسيق الصحة العامة؛

واعترافا بمسؤولية الوفاء بالالتزامات في إطار سينداي. كاتفاق طوعي وإطار هام للتنفيذ الصحي، والتركيز على استخدام نهج شامل لجميع المخاطر، يرتبط بالأوبئة والامراض الوبائية وبالنظم الصحية الدولية؛

واعترافا بمساهمات المعاهد الوطنية للصحة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ نستذكر كذلك أجندة 2063 للاتحاد الافريقي التي هي إطار استراتيجي للتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة على مدى السنوات الخمسين القادمة، والتي تسعى إلى التسريع بتنفيذ المبادرات القارية السابقة والحالية من أجل النمو والتنمية المستدامة.

فإننا بشكل جماعي:

- **نؤكد من جديد** ونلتزم بتعزيز التواصل بين المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومراكزها التعاونية الإقليمية، والمعاهد الوطنية للصحة العامة، والجامعات، وغيرها من مراكز التميز.
- **نؤكد من جديد** على الحاجة إلى استراتيجيات متعددة القطاعات والأقطار وقارية للوقاية من تفشي الأمراض ومكافحتها والتصدي لها والحاجة إلى تسريع بتعزيز القدرة والقدرة على تنفيذ النظم الصحية الدولية (2005) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

- **ندرك أن** معاهد وطنية للصحة العامة قوية ووظيفية، ضرورية للتسريع بتنفيذ النظم الصحية الدولية وضمان الالتزام الوطني وملكية الامتثال.

• **نقر** بالدور الرئيسي والحاجة إلى إطار موحد للرصد والتقييم لقياس التقدم المحرز في تعزيز المعاهد الوطنية للصحة العامة وضمان دعم النظم الصحية الدولية، بالاستناد إلى التقييم الخارجي المشترك وعمليات الرصد والتقييم للنظم الصحية الدولية الأخرى التي تنسقها منظمة الصحة العالمية.

• **ندعو** إلى إنشاء معاهد وطنية للصحة العامة كوظيفة تنسيقية أساسية في جميع الأنظمة الصحية الوطنية .

- **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي إشراك القطاعات ذات الصلة بما في ذلك التمويل والزراعة والحيوان والبيئة والسلم والأمن في دعم تنفيذ النظم الصحية الدولية (2005) وتعزيز المعاهد الوطنية للصحة العامة ضمن نهج صحي موحد.
- **نطلب أيضا** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومركز أفريقيا لمكافحة الأمراض تنسيق جهود الشركاء والجهات المانحة على نحو أفضل لدعم تنفيذ المعاهد الوطنية للصحة العامة والنظم الصحية الدولية (2005) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- **ندعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تطوير وتعزيز المعاهد الوطنية للصحة العامة/الوكالات في أفريقيا.
- **ندعو** المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والشركاء والقطاع الخاص إلى دعم أجندة المعهد الوطني للصحة العامة.
- **ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى ما يلي:**

- ضمان إدراج مهام ومسؤوليات المعاهد الوطنية للصحة العامة ضمن خطط الصحة الوطنية ووضع إطار لمقاربة تدريجية نحو إنشاء المعاهد الوطنية للصحة العامة.
- مراجعة أو إنشاء الخطط الاستراتيجية الوطنية وخطط العمل والسياسات التنفيذية للمعاهد الوطنية للصحة العامة.
- تأمين الموارد المطلوبة بما في ذلك التمويل لدعم تطوير وتعزيز وتفعيل أطر المعهد الوطني للصحة العامة وخططها الاستراتيجية.

• **ندعو أيضاً** المنظمات غير الحكومية والمانحين والشركاء والقطاع الخاص إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لتعزيز مساهمات المعهد الوطني للصحة العامة في مراكز التنسيق الإقليمية.

• **نطلب كذلك** من مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا ومن المفوضية ما يلي :

- تعزيز شبكات المراقبة الإقليمية المتكاملة مع وجود روابط مع المعاهد الوطنية للصحة العامة ومراكز التعاون الإقليمية.
- وضع وتنفيذ إطار للأنظمة القانونية لتطوير المعاهد الوطنية للصحة العامة .
- وضع أطر لتوجيه البلدان في تطوير/ تعزيز/مراقبة المعاهد الوطنية للصحة العامة.

• **ندعو كذلك** إلى الموافقة على تطوير مراكز مراقبة الامراض والوقاية منها التي تقودها أفريقيا وتطبيق بطاقة أداء موحدة من أجل تعزيز التقييم الروتيني للتأهب والقدرة للمعاهد الوطنية للصحة العامة والنظم الصحية الدولية (2005) .